شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

النجف... وأسهل الحلول!

وهي تواجه مشكلةً أو مأزقاً، الإدارات الحكومية وعموم إدارات الدولة عندنا تذهب دائماً إلى أسهل الحلول لتجنّب وجع الرأس وألم تحمّل المسؤولية الاجتماعية والوطنية. بأسهل الحلول يستريح المسؤول في الدولة من دون التفكير في إذا كانت حلوله السهلة تُريح أو لا تُريح غيره بقراره.

منذ ثلاثة أيام نشرنا في هذه الصحيفة خبراً أفاد بأنّ محافظ النجف وجّه الأجهزة الأمنية ومسؤولي المقاهي، بعدم السماح للأطفال والأحداث دون سنّ ١٨ عاماً بدخول المقاهي، بل إنه حذّر أصحاب أماكن الترفيه البريء هذه من السماح بدخول الأحداث، مهدّداً إياهم بالمحاسبة القانونية في حال العثور على أطفال وأحداث في مقاهيهم.

المحافظ برّر قراره بـ"الحفاظ على الأطفال والأحداث من أي خطر قد يلحق بهم، وتشجيعهم على استغلال أوقات الفراغ بالدراسة وتنمية الهوايات المفيدة لهم وللمجتمع"!

هدف جميل ومقدّر، لكن هذا القرار هو من نمط أسهل الحلول، فالمقاهي ستُغلق أبوابها الآن في وجه كلّ من هو دون الثامنة عشرة من عمره، و"يا دار ما دخلك شرّ".

هذا بالنسبة للمحافظ والأجهزة الأمنية. لكن ماذا عن الأحداث والاطفال أنفسهم الذين يريد المحافظ، بحسب منطوق قراره، الحفاظ عليهم من أي خطر"، وتشجيعهم على الدراسة وتنمية هواياتهم المفيدة لهم وللمجتمع؟.. أين هي وسائل ومنشآت التشجيع على الدراسة وتنمية الهوايات؟.. أين الاندية الرياضية؟.. أين المراكز الثقافية؟.. أين المسارح؟.. أين المكتبات العامة الثابتة والجوّالة؟.. أين دور العرض السينمائي؟.. أين المراسم والمراكز الفنية؟... أين مدن الألعاب؟

النجف بالذّات محافظة غنيّة وفي وسعها أن تُنشئ لأطفالها وشبيبتها الكثير من هذه المراكز التي ستجتذبهم وعائلاتهم إليها وتوفّر لهم الأجواء المناسبة لتنمية الهوايات والمهارات النافعة المفيدة، من دون حاجة لقرارات الحلّ الأسهل من نوع قرار المحافظ الأخير.. لاعذر للمحافظة في أنّ موازنتها لا تكفي، فبوسع المحافظ ومساعديه، إن أرادوا وبذلوا الجهود الحثيثة المخلصة، أن يحصلوا على الدعم المادي المعتبر من العتبة العلوية والمؤسسات الدينية والشركات ورجال الأعمال المزدهرة أعمالهم من أجل بناء المنشآت الكفيلة باجتذاب الشباب والاطفال والحؤول دون إقبالهم على المقاهي وسواها.

المرجّح أنّ قرار المحافظ جاء على خلفية وقوع مشادات ومناكفات في المقاهي بين الشباب والأحداث وعجز الأجهزة الأمنية عن وضع حدّ لها، فكان أن صدر قرار الحل السهل، ولسان حال مصدّريه والداعمين له يقول: وكفى الله المؤمنين شرّ القتال!

الدول المتقدمة، والمجتمعات المستقرة لا تُبنى بأسهل الحلول، إنما بأفضل الحلول، وهي في العادة مُكلفة لكنّها في المقابل مُنتجة ومُثمرة.

> النجف بالذّات محافظة غنيّة وفي وسعها أن تُنشئ لأطفالها وشبيبتها الكثير من هذه المراكز التي ستجتذبهم وعائلاتهم إليها وتوفّر لهم الأجواء المناسبة لتنمية الهوايات والمهارات النافعة المفيدة

قالت إنّ الترشّح الفردي مرتهن بطبيعة النظام الانتخابي

المفوضيّة تنتهي من تسجيل الكيانات: ندقّق نصف مليون كادر حزبي

▪ أكدت اعتماد القوانين النافذة ما لم يتمّ تعديلها قبل نهاية العام

□ بغداد / محمد صباح

تستعدّ مفوضية الانتخابات الأسبوع المقبل لإغلاق باب تسجيل الاحزاب، وفتح باب تسجيل التحالفات الانتخابية ضمن استعداداتها اللوجستية لإجراء الاستحقاق الانتخابي في أيار المقبل.

لكن المفوضية لا تبدو متفائلة في المضي بإجراءاتها، إذ تشير إلى أنّ أغلب الكيانات السياسية تنتظر إقرار قانوني انتخابات البرلمان والمجالس المحلية لحسم تحالفاتها.

وتجدد المفوضية تأكيدها أنها ستعتمد القوانين النافذة في حال عدم إقرار قوانين الانتخابات قبل الـ٢٠ من الشهر الجاري.

وفيما كشفت المفوضية عن تسجيل أكثر من ١٤٧ حزباً سياسياً وتدقيق نصف مليون اسم من كوادر هذه الاحزاب، توقعت أن يرتفع عدد الكيانات السياسية الى ٢٠٠.

وقرّر مجلس الوزراء، في جلسته الأخيرة، تقديم تاريخ الانتخابات المحلية، من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار.

وسبق لمجلس الوزراء أن حدد، في تشرين الأول الماضي، منتصف أيار المقبل موعداً للانتخابات البرلمانية. وأكد التزامه بتوفير الأجواء الآمنة واللازمة لإجراء الانتخابات، وإعادة النازحين إلى مناطقهم وأن يكون التصويت إلكترونياً.

واقترحت مفوضية الانتخابات، في شهر تشرين الأول الماضي أن يكون يوم السبت الموافق الـ١٢ من أيار ٢٠١٨، هو موعد إجراء انتخاب مجلس النواب لدورته الرابعة.

وأطلقت المفوضية تحذيرا من مغبة عدم التزامها بالمواعيد المعلنة في حال عدم إقرار البرلمان قوانين الانتخابات وتشريع موازنة ٢٠١٨.

ويقول كريم التميمي، المتحدث باسم مجلس مفوضية الانتخابات، لـ(المدى) إن"المفوضية حددت ٢٠ من الشهر الجاري كموعد نهائي لغلق باب التسجيل أمام الأحزاب الراغبة بالمشاركة في الانتخابات المقبلة". لافتا الى أن"عملية تسجيل الأحزاب التي لا تنوي المشاركة في الانتخابات، ستبقى مفتوحة على مدار السنة من دون توقف".

موظفة في مفوضية الانتخابات تعلن ارقام الكيانات السياسية.. ارشيف.

وينظم قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، تسجيل الأحزاب التي تنوي المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية من قبل دائرة شؤون الأحزاب، استناداً للإجراءات والأنظمة واللوائح التي أصدرتها مفوضية الانتخابات.

ويوضح التميمي أن"قانون الأحزاب ينظم أيضا شكل التحالفات السياسية القائمة بين الأحزاب المرخصة والكتل والقوائم المتحالفة"، مشيراً الى أن"التحالفات السياسية مستمرة بين هذه الأحزاب والأطراف من دون أي توقف، ولا تؤثر على ملف الانتخابات".

وكانت مفوضية الانتخابات قد حددت تاريخ الـ ١٩ من تشرين الثاني، موعداً لتسجيل الأحزاب والتحالفات السياسية، طبقاً لإجراءات التحالفات رقم (٢) لسنة ٢٠١٧، وأحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

ويؤكد عضو مجلس المفوضية أنها"فتحت باب التسجيل لهذه التحالفات السياسية في ١٩ من تشرين الثاني وستتوقف بشكل مؤقت من أجل إفساح المجال أمام تسجيل التحالفات الانتخابية".

ولفت إلى"إمكانية تمديد تسجيل التحالفات السياسية،إذ لا دخل لها بالانتخابات".

وينوه المتحدث باسم المفوضية الى أن"آلية التحالفات السياسية تختلف عن التحالفات الانتخابية"، مبيناً ان"هناك أحزاباً بدأت الدخول في تحالفات سياسية وليست انتخابية، وهي تقتصر على الأحزاب المرخصة والموجودة على الساحة السياسية".

ويضيف التميمي بأن"تحالفات سياسية، حصلت في الوقت الحالي، كانشقاق قوائم برلمانية معينة، وإعلان انضمامها الى قوائم أو أحزاب أخرى". ويؤكد أن"المفوضية تنتظر انتهاء فترة التسجيل حتى تتمكن من إعلان عدد هذه التحالفات السياسية التي تشكلت".

وبعد الانتهاء من فترة اندماج الأحزاب والكتل والقوائم سياسيا، ستحدد مفوضية الانتخابات قريبا مواعيد لبدء تسجيل التحالفات الانتخابية التي ستضم عدة أحزاب في تحالف واحد يتم تسجيله في مفوضية الانتخابات.

ويلفت المتحدث باسم المفوضية الى"وجود مواعيد مقترحة من قبل مفوضية الانتخابات لفتح باب تسجيل التحالفات في ٢٠ من الشهر الجاري إلى منتصف الشهر المقبل"، مشيرا الى أن المواعيد ليست نهائية وهي مازالت قيد النقاش.

ويقول التميمي إن"المفوضية ستعلن عن الضوابط والتعليمات الخاصة بالتحالفات الانتخابية في مؤتمر صحفي خلال الأيام المقبلة توضح فيه المواعيد النهائية". وأكد أن"قانون الأحزاب هو من ينظم آلية التحالفات الانتخابية بين الأحزاب الراغبة بالمشاركة في الانتخابات المقبلة".

ويحتاج إقرار هذه الضوابط والتعليمات الخاصة بالتحالفات الانتخابية، التي ستعلن عنها مفوضية الانتخابات، إلى تشريع قانون الانتخابات البرلمانية والمحلية، التي تحدد بدورها شكل النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية، وعدد المرشحين في كل دائرة.

ولم تستبعد مفوضية الانتخابات العودة الى العمل بقوانين الانتخابات النافذة، بعد فشل مجلس النواب بإقرار القوانين المطروحة على طاولته. مؤكدة أن تلكؤ البرلمان سيؤدي الى تأخير استعداداتها اللوجستية لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في أيار المقبل.

ويشدد كريم التميمي على ان"عدم إقرار قانون الانتخابات سيؤثر على نوع التحالفات الانتخابية التي تتوقف على نوع النظام الانتخابي المعتمد"، مؤكداً أن"أغلب الكتل أخّرت تحالفاتها الانتخابية لحين الانتهاء من إقرار قانون الانتخابات".

ويشدد المتحدث باسم المفوضية بالقول"في حالة عدم تشريع قانون الانتخابات قبل العشرين من الشهر الجاري ستعلن مفوضية الانتخابات في مؤتمر صحفي اعتمادها قانون الانتخابات النافذ ونظامه الانتخابي"، مؤكدا أن"المؤتمر الصحفي سيكون قبل موعد العشرين من الشهر الجاري".

ويضيف عضو مجلس المفوضية"سنعلن في هذا المؤتمر عن موعد فتح باب تسجيل التحالفات الانتخابية والإجراءات والضوابط الجديدة ليتسنى للأحزاب المسجلة والراغبة بالمشاركة في الانتخابات، تحديد تحالفاتها الانتخابية مع الجهات السياسية التي ترغب بالتحالف معها".

بدورها تواصل دائرة شؤون تسجيل الأحزاب والتنظيمات السياسية التابعة إلى مفوضية الانتخابات عملية منح الإجازات التأسيسية للأحزاب، متوقعة أن يصل عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات المقبلة الى ٢٠٠ كيان سياسي.

ويوضح التميمي أن"عدد الأحزاب التي حصلت على إجازة تأسيس بلغ ١٤٢ حزبا، ٤٠٪ منها أحزاب حديثه، و٦٠٪ منها أحزاب قديمة".

وبشأن الترشيح الفردي، قال عضو المفوضية إن"تسجيل القوائم الفردية أمر يحدده القانون الذي ينظم عملية الاقتراع".

وأرسلت دائرة شؤون تسجيل الأحزاب عشرات الطلبات التي تضم أسماء عدد من الأحزاب إلى هيئة المساءلة والعدالة والأدلة الجنائية لتدقيقها قبل منح إجازات التأسيس.

ويصف سعد العبدلي، رئيس دائرة تسجيل الاحزاب، هذه بالصعبة"وتتطلب مزيداً من الوقت".

ويقول العبدلي، في تصريح لـ(المدى)،"منحت دائرتنا لغاية الآن إجازات تأسيسية إلى ١٢٤ حزبا، وسنواصل منح الإجازات التأسيسية للاحزاب طيلة أيام السنة من دون توقف".

ويضيف المسؤول في مفوضية الانتخابات"على الأحزاب، التي تنوي المشاركة في الانتخابات المقبلة، أن تكون مسجلة وحاصلة على إجازة تأسيس قبل موعد إجراء الانتخابات بخمسة أشهر لأسباب فنية تتعلق بطباعة اسم وشعار ومرشحي الحزب".

ويلفت العبدلي الى أن"مفوضية الانتخابات حددت يوم ٢١ من كانون الاول الحالي موعداً لغلق باب منح إجازات التأسيس للأحزاب الراغبة في المشاركة بالانتخابات المقبلة".

لكنه يؤكد أن"دائرة الأحزاب مستمرة، طيلة أيام السنة، من دون توقف بمنح الإجازات للأحزاب التي لا ترغب بالمشاركة في الانتخابات المقبلة".

ويؤكد رئيس دائرة تسجيل الاحزاب أنّ"عملية تسجيل الأحزاب صعبة وتحتاج إلى مزيد من الوقت لتدقيق الأسماء"، كاشفاً أن دائرته"أرسلت طوال فترة منح إجازات تأسيس الأحزاب ما يقرب عن ٥٠٠ ألف اسم إلى هيئة المساءلة والعدالة لغرض تدقيقها".

ويتوقع العبدلي"وصول عدد الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات المقبلة الى حوالي ٢٠٠ حزب"، مؤكداً أن"المفوضية فتحت باب تسجيل التحالفات السياسية في ١٩ تشرين الثاني الماضي وسينتهي حسب الجدول الزمني يوم ٢٨ كانون الاول".

العراق ينتقد قرارات وزراء الخارجيّة العرب

بغداد / المدى

الجعفري خلال حضوره اجتماع وزراء الخارجية العرب

تحفّظ العراق على قرار صدر في أعقاب اجتماع وزراء الخارجية العرب، معرباً عن أسفه لرفض المقترح الذي تقدم به العراق والخروج بقرار عربي ضعيف.

واختتم وزراء الخارجية العرب، السبت، اجتماعهم الذي عقد في القاهرة بشأن قرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب القاضي بنقل السفارة الاميركية الى القدس، حيث تضمن البيان الختامي أن هذا القرار باطل وخرق خطير للقانون الدولي، فيما طالبوا واشنطن بإلغائه فوراً.

وقال وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، في بيان نشر على موقعه وتابعته (المدى)، إن"العراق تحفظ على قرارات الجامعة العربية لأنها لم تصل لمستوى ما كنا نطمح له في صياغة موقف مسؤول وحقيقي تجاه قرار ترمب بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل".

وأضاف الجعفري إن"العراق تقدم بمقترح لجامعة الدول العربية لم يوافقوا عليه"، مبيناً أن"مقترح العراق تضمن اتخاذ الدول العربية إجراءات دبلوماسية واقتصادية ومواقف تجاه تبادل المصالح مع الولايات المتحدة الأميركية".

وأضاف وزير الخارجية العراقي إن"المقترح العراقي يأتي للحفاظ على مصالحنا القومية والدينية في حال عدم تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن قرارها تجاه القدس الشريف".

بدوره، قال أحمد محجوب، المتحدث باسم وزارة الخارجية، إن"الجعفري أعرب عن أسفه لرفض المقترح العراقي وضعف القرار العربي لكونه دون المستوى المطلوب ولم يرتق لحجم التهديد الذي تواجهه القدس الشريفة"، مشيرا إلى أنه"دعا الدول العربية الى اتخاذ مزيد من الإجراءات السياسية والاقتصادية التي من شأنها حماية القدس".

وأكد محجوب، في بيان تابعته (المدى)، أن"موقف وفد وزارة الخارجية العراقية جاء منسجماً مع تطلعات شعب وحكومة جمهورية العراق وآمال الشعوب العربية بنصرة القضية الفلسطينية ومواجهة التحديات التي تواجهها".

كشفت عن توزيع 700 ألف بطاقة عبر 44 مركزاً

ذي قار تعلن تسجيل 58 % من ناخبيها إلكترونيّاً

ذي قار / حسين العامل

أعلن مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ذي قار تواصل عملية التسجيل البايومتري لبيانات الناخبين، مؤكدة المباشرة بتوزيع البطاقة الإلكترونية على الناخبين المسجلة بياناتهم بايومترياً.

وكشفت المفوضية عن طباعة ٧٠٠ الف بطاقة ناخب يجري توزيعها حالياً عبر ٤٤ مركز تسجيل انتخابي جرى افتتاحها في عموم المحافظة، وأشارت الى تسجيل ٥٨٪ من أعداد الناخبين البالغ عددهم مليوناً و ٢٨٠ ألف ناخب.

وقال رافد الزيدي، معاون مدير عام مكتب انتخابات ذي قار، في تصريح لـ(المدى)، إن"مكتب انتخابات ذي قار مستمر في عملية التسجيل البايومتري، وحتى الآن تم تسجيل أكثر من ٧٠٠ ألف ناخب، اي ما نسبته ٥٨ ٪ من عدد ناخبي المحافظة البالغ عددهم مليوناً و ٢٨٠ ألف ناخب".

وأضاف الزيدي أن"الناخب الذي سجل بياناته بايومترياً في وقت سابق بإمكانه تسلم بطاقته الإلكترونية من مراكز تسجيل الناخبين المنتشرة في عموم المحافظة استعداداً للمشاركة في العملية الانتخابية القادمة".

وكشف معاون مكتب مفوضية الانتخابات في ذي قار"طباعة ٧٠٠ ألف بطاقة إلكترونية جديدة للناخبين تحوي بصمات الناخب العشر وصورته الشخصية"، لافتاً الى أن"بطاقة الناخب تتكون من نوعين، الاولى طويلة الامد، وهي للناخبين الذين سجلوا بياناتهم البايومترية، وبطاقات أخرى قصيرة الامد للناخبين من الفئات العمرية من مواليد الاعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ كونهم لم يراجعوا المفوضية من قبل".

وأوضح الزيدي أن"البطاقات قصيرة الامد تحتوي فقط على اسم الناخب ومعلومات عن المركز الانتخابي ومحطة الاقتراع، ولا تحتوي على بصمات الناخب وصورته الشخصية".

ولفت المسؤول في مفوضية ذي قار الى أن"البطاقات القصيرة الامد يبلغ عددها ١٠٧ آلاف بطاقة من أصل ٧٠٠ ألف بطاقة تمت طباعتها للناخبين المسجلين بايومترياً".

وأكد رافد الزيدي أن"عملية توزيع البطاقات الانتخابية متواصلة وأن مراكز التسجيل تشهد حالياً زيادة في الإقبال"، مرجحاً"ارتفاع أعداد الناخبين المسجلين مع انطلاق الحملة الإعلامية التي تنظمها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات".

وأشار المسؤول المحلي الى"افتتاح ٤٤ مركز تسجيل في مركز محافظة ذي قار والاقضية والنواحي". ولفت الى ان"الناخبين الذي يرومون تحديث بياناتهم بارومترياً عليهم مراجعة مراكز التسجيل وجلب البطاقة الانتخابية القديمة وهوية الأحوال المدنية أو أية هوية تعريفية لغرض استكمال عملية التسجيل".

وتابع"أما الناخبون المسجلون سابقاً فيمكن للناخب أن يتسلم بطاقته الانتخابية الجديدة له ولجميع أفراد عائلته".

ويبلغ عدد الناخبين في محافظة ذي قار مليوناً و ٢٨٠ ألف ناخب من أصل عدد نفوس سكانها الذي يقدر بأكثر من مليوني نسمة.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

مدير التحرير
مازن الزيدي

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون